

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

لأن تلفها بتعدي مالکها وحکمہ فی ضمان الطعام إذا تلف حکم من غصب طعام غيره فتلف
یضمنه بمثله وإن تولى الكيل والتعبئة أجنبي ولم یعلم أي المستأجر والأجير أو علما ولم
یأذنا بزيادة فهو متعد عليهما عليه لصاحب الدابة أجر زائد و يتعلق به ضمان دابة إن
تلفت وعليه لصاحب الطعام ضمان مثل طعامه إن تلف وسواء كال الطعام أحدهما ووضع الآخر
على ظهر الدابة غيرهما فالحکم منوط بالكاثل لأن التدليس منه لا ممن وضعه على ظهر الدابة
ومكثر مكانا لطرح قفيز من حنطة ونحوها فزاد بأن طرح إردبين فأكثر فإن كان الطرح على
الأرض فلا شيء لزائد لأن ذلك لا يضر بالأرض وإن كان الطرح على سطح فيلزمه لزائد أجر مثله
لتعديه بالزائد وإن اكتراه لطرح ألف رطل قطن فطرح فيه ألف رطل حديد لزمه المسمى مع
تفاوت أجر المثل لما تقدم وإن اختلفا أي المكري والمكتري في صفة الانتفاع بأن قال
مستأجر استأجرتها للغرس فقال مؤجر بل للزرع ولا بينة فقول مؤجر بيمينه كاختلافهما في قدر
مدة الإجارة في قول مؤجر أجرتها سنة بدينار فقال المستأجر بل أجرتها سنتين بدينارين
فالقول قول المالك لأنه منكر للزيادة فكان القول قوله فيما أنكره وإن قال أجرتها سنة
بدينار فقال مستأجر بل سنتين بدينار فهنا قد اختلفا في قدر العوض والمدة جميعا
فيتحالفان لأنه لم يوجد الاتفاق منهما على مدة بعوض فصار كما لو اختلفا في قدر الأجرة مع
اتفاق المدة وقد مر ذلك في سابع أقسام الخيار من كتاب البيع أنه إذا اختلف المتعاقدان
أو ورثتهما في قدر ثمن ولا بينة أو لهما بينتان